

قرار بقانون رقم (16) لسنة 2018م بشأن المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع حكومة جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، لاسيما أحكام المادة (43) منه، وبناءً على تنسيب مجلس الوزراء بتاريخ 2018/04/24م،

وعلى الصلاحيات المخولة لنا،

وتحقيقاً للمصلحة العامة،

وباسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القرار بقانون الآتي:

مادة (1)

المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل، المبرمة بين حكومة دولة فلسطين وحكومة جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية، المرفقة بهذا القرار بقانون.

مادة (2)

يعرض هذا القرار بقانون على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها لإقراره.

مادة (3)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مع الاتفاقية الأصلية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2018/05/31 ميلادية

الموافق: 15/رمضان/1439 هجرية

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

اتفاقية

بين

حكومة دولة فلسطين

وحكومة

جمهورية سيرلانكا الديمقراطية الاشتراكية

لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق

بالضرائب المفروضة على الدخل



حكومة دولة فلسطين (وفيما يلي يُشار إليها "فلسطين") وحكومة
جمهورية سيرلانكا الديمقراطية الاشتراكية (وفيما يلي يُشار إليها
"سيرلانكا") ترغبان في عقد اتفاقية بينهما لتجنب الإزدواج
الضريبي ومنع التهريب المالي فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على
الدخل، قد اتفقتا على ما يلي:



المادة " 1 "
الأشخاص الذين تشملهم الاتفاقية

تُطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى أو كلتا الدولتين المتعاقبتين.

المادة " 2 "
الضرائب التي تشملها الاتفاقية

1. تُطبق هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل المفروضة نيابة عن دولة متعاقدة، بصرف النظر عن الطريقة التي فُرضت بها.
2. تُعتبر الضرائب على الدخل جميع الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي، أو على عناصر الدخل.
3. إن الضرائب الحالية التي تسري عليها الاتفاقية هي بصفة خاصة:
 - أ- في سريلانكا :

ضريبة الدخل، وتشمل ضريبة الدخل القائمة المركزة على معدل دوران المشاريع المُرخصة من مجلس الإستثمار؛
(ويُشار إليها فيما يلي بـ "ضريبة سريلانكا").
 - ب- وفي فلسطين :

ضريبة الدخل،
(ويُشار إليها فيما يلي بـ "ضريبة فلسطين").
4. تسري الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب تُماثل أو تُشابه بصورة أساسية الضرائب الحالية والتي تُفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، إضافة إلى هذه الضرائب الحالية، أو بدلاً منها. وعلى السُلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقبتين أن تُخطر إحداهما الأخرى بأية تغييرات مهمة تجري على قوانين الضرائب ذات الصلة فيهما.



المادة 3 تعريفات عامة

1. لأغراض هذه الاتفاقية ، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :
 - أ- (1) يُقصد بمصطلح "سيريلانكا" أرض جمهورية سيريلانكا الديمقراطية الاشتراكية، ويشمل ذلك أراضيها اليابسة، مياهها الداخلية والمياه الإقليمية، والمجال الجوي فوق هذه المناطق وكذلك المنطقة الاقتصادية الحصرية، والجرف القاري حيث تُمارس سيريلانكا أو يجوز بعد ذلك أن تُمارس الحقوق السيادية والولاية القضائية طبقاً للقوانين الدولية وتقريرها القومي.
 - (2) يُقصد بمصطلح "فلسطين" أراضي دولة فلسطين وعندما يُستخدم بالمعنى الجغرافي ، يشمل مصطلح "فلسطين" أيضاً المياه الإقليمية، وقاع البحر والترعة الفرجية للمناطق المغرورة والمحاذية للساحل ، وجميع المناطق الأخرى الواقعة خارج المياه الإقليمية ، حيث تُمارس لفلسطين الحقوق السيادية طبقاً للقوانين والأعراف الدولية ، لغايات استغلال مواردها الطبيعية أو أراضيها.
 - ب- يُقصد بمصطلح "دولة متعاقدة" ومصطلح "الدولة المتعاقدة الأخرى" سيريلانكا أو فلسطين حسب ما يقتضي السياق ذلك ؟
 - ت- المصطلح "شخص" يشمل فرد، شركة وأي هيئة أخرى من الأشخاص؛
 - ث- يُقصد بمصطلح "شركة" أي جسم اعتباري أو أي كيان يُعامل كهيئة اعتبارية لأغراض الضريبة ؛
 - ج- مصطلح "مشروع دولة متعاقدة" ومصطلح "مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" يُقصد بهما على التوالي مشروعاً يُنفذه مقيم في دولة متعاقدة، ومشروعاً يُنفذه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى؛
 - ح- يُقصد بمصطلح "النقل الدولي" أي وسيلة نقل بالسفينة أو الطائرة، تُشغل من قبل مشروع دولة متعاقدة، باستثناء عندما تُشغل السفينة أو الطائرة فقط بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى؛
 - خ- يعني مصطلح "مواطن" :
 - (1) أي فرد يتمتع بمواطنة أو جنسية دولة متعاقدة ؛
 - (2) وأي شخص قانوني، شركة أو جمعية تستند صلتها الاعتبارية من القوانين سارية المفعول في دولة متعاقدة؛



د- يعني مصطلح "المساعدة المختصة" :

(1) في سريلانكا:

المفوض العام للإيرادات الداخلية ؛ أو مُمثله المفوض.

(2) في فلسطين:

وزير المالية أو مُمثله المفوض.

د- يعني مصطلح "ضريبة" ضريبة سريلانكا أو فلسطين، بحسب ما يقتضي السياق ، ولكن لا يشمل أي مبلغ يُدفع فيما يتعلق بإغفال أو تجاهل أي من الضرائب التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية أو المبالغ التي تدفع كعقوبة أو غرامة مرتبطة بتلك الضرائب.

2. فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت من جانب دولة متعاقدة، فإن أي مصطلح غير مُعروف فيها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، يجب أن يكون له المعنى الخاص به بموجب قوانين تلك الدولة فيما يختص بالضرائب التي تسري عليها هذه الاتفاقية، إن أي معنى بموجب قوانين الضريبة المطبقة في تلك الدولة يسود على أي معنى للمصطلح يُعطى له بموجب قوانين أخرى في تلك الدولة.

المادة " 4 " المعقمة

1. لأغراض هذه الاتفاقية، يعني مصطلح "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يكون، وفقاً لقوانين تلك الدولة، خاضعاً للضريبة فيها بسبب مكانه، إقامته، مكان التأسيس، مكان دارته، أو بسبب أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة، وكذلك يشمل تلك الدولة وتقسيماتها السياسية والسلطات المحلية فيها. لكن هذا المصطلح، ومع ذلك، لا يشمل أي شخص يكون خاضعاً للضريبة في تلك الدولة في ما يتعلق بالدخل الناجم من مصادر في تلك الدولة فقط.

2. حيث، إذا أُعتبر الفرد وفقاً لأحكام الفقرة "1" مقيماً لدى كلتا الدولتين المتعاقبتين، فعندئذٍ يجب أن يُقرر حالته كما يلي :



- أ- يُعتبر بأنه مقيم لدى الدولة المتعاقدة التي يتوفر له فيها منزل دائم؛ فإذا كان لديه منزل دائم متوفر له في كلتا الدولتين، وجب اعتباره مقيماً فقط لدى الدولة التي تكون علاقاته الشخصية والاقتصادية فيها أوثق (مركزاً للمصالح الحيوية)؛
- ب- إذا تمذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يتوفر لديه منزل دائم في أي من الدولتين، أعتبر مقيماً فقط في الدولة التي له فيها مسكن معنّاد؛
- ت- إذا كان له مسكن معنّاد في كلتا الدولتين أو لم يكن له ذلك في أي منهما، أعتبر مقيماً فقط لدى الدولة التي يحمل جنسيتها؛
- ث- إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين أو لم يكن يحمل جنسية أي منهما، تُسوي السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقبتين هذه المسألة بالاتفاق المتبادل.
3. حيث إذا أُعتبر الشخص غير الفرد وفقاً لأحكام الفقرة (1) مقيماً لدى كلتا الدولتين المتعاقبتين، فمُلحَظ يجب اعتباره مقيماً لدى الدولة التي يقع فيها مكان إدارته الفعالة.

المادة " 5 " المنشأة الدائمة

1. لأغراض هذه الاتفاقية، يعني مصطلح " المنشأة الدائمة " مكان عمل ثابت يُنفَّذ من خلاله أعمال مشروع ما بصورة كاملة أو جزئية.
2. يشمل مصطلح " المنشأة الدائمة " على وجه الخصوص ما يلي؛
 - أ- مكان الإدارة؛
 - ب- فرع؛
 - ت- مكتب؛
 - ث- مصنع؛
 - ج- ورشة؛
 - ح- منجم، بئر نَظف أو غاز، مقلع حجارة أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية؛
 - خ- مستودع لشخص يقدم تسهيلات تخزين للأخرين؛
 - د- مزرعة أو أي مكان تُنفَّذ فيه نشاطات الزراعة، الغابات، أو النشاطات المتعلقة بها.



ذ- مبنى يُستخدم مركزاً للبيع أو للتقني طلبات البيع.

3. وبطريقة مماثلة تعبير "منشأة دائمة" يشمل :

(أ) موقفاً للبناء، مشروعاً للانشاء، للتجميع أو للتكريب، اجهزة حفر أو سفينة . تُستخدم للبحث أو تطوير الموارد الطبيعية، وتشمل أعمال إشراف ذات علاقة بها، ولكن فقط إذا استمر مثل ذلك الموقع، المشروع أو النشاطات لمدة تزيد على ستة اشهر تُعتبر منشأة دائمة؛

(ب) تقديم الخدمات، ويشمل ذلك خدمات الإستشارات، من قبل مشروع من خلال موظفين أو موظفين اخرين يشاركون سع المشروع لهذا الغرض، ولكن حيث تستمر هذه الأنشطة من هذا النوع في البلد لمدة تزيد في مجملها مجتمعة عن ستة شهور في فترة اي اثني عشر شهرا.

4. على الرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة، لا يشمل مصطلح " المنشأة الدائمة" :

أ- استعمال المرافق فقط لغرض تخزين أو عرض سلع أو بضائع تخص المشروع ؛

ب- الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع تخص المشروع فقط لغرض التخزين أو العرض ؛

ت- الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع تخص المشروع فقط لغرض تصنيحها بواسطة مشروع آخر ؛

ث- الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط لغرض شراء سلع أو بضائع، أو لجمع معلومات للمشروع ؛

ج- الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط لغرض القيام بأي نشاط آخر ذي طابع تمهيدي أو مساعد للمشروع ؛

ح- الاحتفاظ بمكان عمل ثابت مخصص فقط لغرض القيام بأي مزيج من النشاطات المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) الى (ج)، شريطة أن يكون النشاط الشامل لمكان العمل الثابت الناجم عن هذا المزيج من الأعمال ذات طابع تمهيدي أو مساعد.

5. على الرغم من أحكام الفقرتين (1) و (2) حيث أن شخص _ يُستثنى من ذلك ويكيل ذو وضع مستقل تنري عليه أحكام الفقرة (7) _ يعمل في دولة متعاقدة بالنيابة عن مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ ذلك المشروع يُعتبر أن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة



المذكورة أولا بالنسبة لأي نشاطات يقوم بها ذلك الشخص لصالح المشروع، إذا كان هذا للشخص:

(أ) يملك ويمارس بشكل اعتيادي في تلك الدولة صلاحية إنهاء عقود بإسم المشروع، إلا إذا كانت نشاطات هذا الشخص محدودة بالنشاطات المذكورة في الفقرة 4، والتي، إذا مورست من خلال مكان عمل ثابت، لن تجعل مكان العمل للثابت هذا منشأة دائمة وفقا لأحكام تلك الفقرة،

(ب) أو لا يملك مثل تلك الصلاحية، ولكنه معتمد ان يحتفظ في الدولة المذكورة أولا بمخزون من السلع أو البضائع يقوم ويشكل منتظم بتسليم بضائع أو سلع منها نيابة عن المشروع.

6. على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، يُعتبر أنه لدى شركة تأمين لدولة متعاقدة باستثناء إعادة التأمين، منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا كانت تُحصل أقساط التأمين في أراضي الدولة المتعاقدة الأخرى، أو كانت تؤمن ضد أخطار تقع في تلك الدولة من خلال شخص غير وكيل ذي وضع مستقل تسري عليه أحكام الفقرة (7).⁽⁷⁾ لا يُعتبر مشروع دولة متعاقدة أنه يملك منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد أنه يُنفذ أعمالا في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق سمسار، وكيل عمولات عام، أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل، بشرط أن يعمل هؤلاء الأشخاص في مجال عملهم المعتاد. ومع ذلك، عندما تكون نشاطات هذا الوكيل مُسخرة بالكلية أو شبه الكلية بالنيابة عن ذلك المشروع، لا يُعتبر وكيلًا مستقلًا بالمعنى المقصود في هذه الفقرة، إذا ثبت أن هذه المعاملات بين الوكيل والمشروع لم تتم تحت ظروف تجارية بحقة.

8. إن حقيقة أن كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تشرف على أو تخضع لإشراف شركة مقيمة لدى الدولة المتعاقدة الأخرى، أو تُنفذ أعمالا في تلك الدولة الأخرى (سواء كان ذلك عن طريق منشأة دائمة أو غير ذلك)، لا تشكل احدهما بحد ذاتها منشأة دائمة للشركة الأخرى.



المادة " 6 "
الدخل من الأملاك غير المنقولة

1. الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من أملاك غير منقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو الغابات) وإقامة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. يكون لمصطلح "الأملاك غير المنقولة" المعنى الممنوع لها بموجب قوانين الدولة المتعاقدة التي تقع فيها الأملاك المحددة. ويشمل هذا المصطلح، في أية حالة، جميع الأملاك الملحقة بالأملاك غير المنقولة، والمواشي والمعدات المستعملة في الزراعة والغابات، والحقوق التي يطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي، وحق الانتفاع بالأملاك غير المنقولة، والحقوق في الحصول على منفوعات متفجرة أو ثابتة لقاء استخراج، أو حق استخراج المعادن، المصادر، وغيرها من للموارد الطبيعية؛ أما السفن والمطارات، فلا تعتبر أملاكاً غير منقولة.
3. تطبيق أحكام الفقرة (1) أيضاً على الدخل المتأتي من الاستثمار المباشر للأملاك غير المنقولة "السماح بالإستخدام، أو إستعمالها بأي شكل آخر.
4. تطبيق أحكام الفقرتين (1) و(3) كذلك على دخل الأملاك غير المنقولة العائدة لمشروع، والدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات مهنية مستقلة.

المادة " 7 "
أرباح الأعمال

1. تخضع أرباح مشروع في دولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم يكن للمشروع يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها. إذا كان المشروع يقوم بعمل كما ذكر آنفاً، يجوز أن تخضع للضريبة أرباح المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن بالقدر الذي يُنسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة .
2. مع مراعاة أحكام الفقرة (3)، حيث يقوم مشروع في دولة متعاقدة بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها، فإنه يجب أن تُنسب، في كل دولة متعاقدة، إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي كان يمكن أن تحققها لو كانت هي مشروعاً قائماً بذاته مستقلاً يقوم بنفس الأعمال أو الأعمال المماثلة لها في ظل



- الظروف نفسها أو المماثلة لها، ويتعامل على نحو مستقل كلياً مع المشروع الذي يشكل هو منه منشأة دائمة.
3. عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يُسمح بإجراء خصم النفقات الفعلية التي تُصرف لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك النفقات التنفيذية الإدارية العامة التي تُصرف، سواء في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو في مكان آخر.
4. يقدر ما يُجَدَّد المرفق في دولة متعاقدة الأرباح العائدة إلى منشأة دائمة على أساس توزيع مجموع أرباح المشروع على أجزائه المختلفة، فما من شيء في الفقرة (2) يمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضريبة بمثل هذا التوزيع كما جرى عليه المرفق؛ بيد أن طريقة التوزيع المُتبعة ينبغي أن تكون نتيجتها وفقاً للقواعد التي تضمنتها هذه المادة.
5. لأغراض أحكام الفقرات السابقة، تُحدد الأرباح التي تُنسب إلى المنشأة الدائمة بالطريقة نفسها سنة بعد سنة، ما لم يكن هناك سبب وجيه وكاف لخلاف ذلك.
6. حيث تشمل الأرباح أنواعاً من الدخل تنص عليها على نحو مستقل مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.
7. يجب أن لا تُنسب أرباح إلى منشأة دائمة بسبب مجرد قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشاريع.

المادة " 8 " النقل البحري والجوي

1. تخضع الأرباح الناجمة من تشغيل طائرات في النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المشروع الذي يُشغل الطائرات .
2. الأرباح المُتحققة في دولة متعاقدة لمشروع دولة متعاقدة أخرى من تشغيل السفن في النقل الدولي يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المذكورة أولاً ، على أن تُخفّض الضريبة المُحصلة فيها بمقدار يساوي 50 % .
3. لأغراض هذه المادة ، الأرباح الناجمة عن تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي تشمل:
- أ. الأرباح الناجمة من تأجير السفن والطائرات بشكل مجرد .
- ب. والأرباح الناجمة من استخدام «سبوانة» أو «تأجير الحاويات» (وتشمل المقطورات والمعدات المرتبطة بنقل المقطورات) المستخدمة لنقل البضائع أو السلع؛



حيث إن هذا التأجير أو هذا الاستخدام أو الصيانة، حسب ما تكون الحالة، مرتبطاً بتشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي.

٤. أحكام الفقرات 2 و 3 و 1 أيضاً الأرباح الناجمة عن المشاركة في تجمع، أو عمل مشترك، أو وكالة تشغيل دولية.

المادة " 9 " المشاريع المرتبطة

1. حيث

أ- إذا شارك مشروع في دولة متعاقدة، مشاركة مباشرة أو غير مباشرة، في أعمال الإدارة أو الإشراف أو في رأس المال الخاص بمشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو

ب- إذا شارك الأشخاص أنفسهم، مشاركة مباشرة أو غير مباشرة، في أعمال الإدارة أو الإشراف أو في رأس المال الخاص بمشروع في الدولة المتعاقدة ومشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى،

وإذا وضعت، في أي من الحالتين، شروط بين المشروعين في علاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تتم بين مشاريع مستقلة، فإن أي أرباح كانت ستحقق لأحد المشروعين، أولاً تلك الشروط، ولكن بسبب هذه الشروط، لم تتحقق، يجوز أن تشمل من قبل دولة متعاقدة مع أرباح ذلك المشروع وتخضع للضريبة تبعاً لذلك.

2. إذا كانت أرباح مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين _والخاصة للضريبة في تلك الدولة_ تتضمن أرباحاً داخلية ضمن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى وكانت الأرباح الداخلة ضمن أرباح ذلك المشروع تُعتبر أرباحاً تحققت للمشروع التابع للدولة المذكورة أولاً إذا كانت الظروف القائمة بين المشروعين تُعتبر مماثلة للظروف القائمة بين مشروعين مستقلين، ففي هذه الحالة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تجري التعديل المناسب على الضريبة التي حُصِّلَت فيها على تلك الأرباح. وعند إجراء هذا التعديل، فإنه يتعين إعمال الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، ويجب على السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدين عند الاقتضاء أن تتشاورا حول هذا التعديل.

3. إن أحكام الفقرة 2 لا تنطبق في حال الاحتيال الضريبي.



المادة " 10 "

أرباح الأسهم

1. يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
2. ومع ذلك، أن أرباح الأسهم هذه يجوز أن تخضع أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح ووفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة هكذا ينبغي أن لا تتجاوز 10% من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم.
- ان أحكام هذه الفقرة يجب ان لا تؤثر على فرض الضريبة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم .
3. مصطلح " أرباح الأسهم " كما هو مُستخدم في هذه المادة يعني الدخل من الأسهم أو أي حقوق أخرى، على أن لا تكون دائنة، وتشارك في الأرباح، وتحتوي أيضاً الدخل من الحقوق الأخرى الممنوعة من الشركات والتي تخضع للضريبة نفسها الذي يخضع لها الدخل من الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تقيم فيها الشركة التي توزع أرباح الأسهم.
4. لا تسري أحكام الفقرتين (1) و(2) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم، المقيم في دولة متعاقدة، يُنشد اتصالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى، التي تقيم فيها الشركة التي تدفع أرباح الأسهم، من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات مهنية مستقلة من قاعدة ثابتة فيها، وكان لامتلاك الاسهم الذي تدفع بشأنه أرباح الأسهم مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة، ففي هذه الحالة تُطبق أحكام المادة (7) أو أحكام المادة (14) من هذه الاتفاقية حسب الحالة.
5. حيث تحصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أرباح أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة، إلا إلى الحد الذي تدفع فيه أرباح الأسهم إلى مقيم في تلك الدولة الأخرى، أو إلى الحد الذي يكون فيه امتلاك الأسهم الذي تدفع بشأنه أرباح الأسهم متصلاً اتصالاً فعلياً بمنشأة دائمة أو قاعدة ثابتة تقع في تلك الدولة الأخرى، ولا يجوز اخضاع أرباح الشركة غير المؤهلة للضريبة ، حتى لو تكونت أرباح الأسهم



المدفوعة أو الأرباح غير المؤجلة كلياً أو جزئياً من أرباح دخل تنشأ من تلك الدولة الأخرى.

6. إن أحكام هذه المادة لا تنطبق إذا كان الفرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص له علاقة بإنشاء الأسهم أو تحويلها أو أي حقوق أخرى تدفع عليها الأرباح هو الاستفادة غير القانونية من هذه المادة عن طريق هذا الإنشاء أو التحويل.

المادة " 11 " المستأجرة

1. إن الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتُدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

2. ومع ذلك، أن مثل هذه الفائدة يجوز أيضاً أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد لهذه الفائدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن للضريبة المفروضة هكذا، يجب أن لا تتجاوز (10%) من المبلغ الإجمالي للفائدة.

3. على الرغم من أحكام الفقرة (2) ، فإن الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتعود فعلياً إلى حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى ، ويشمل ذلك وحدة سياسية فرعية أو سلطة محلية فيها، البنك المركزي أو أي مؤسسة مالية بالكلية مملوكة أو خاضعة لسيطرة تلك الحكومة ، تكون هذه الفائدة معفية من الضريبة في الدولة المذكورة أولاً.

4. يعني مصطلح "الفائدة" كما هو مستخدم في هذه المادة، للدخل من حقوق الدين من كل نوع، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن عقاري، وسواء كانت تحمل أو لا تحمل حقاً في المشاركة في أرباح المدين، وتعني على وجه الخصوص الدخل من السندات والأوراق المالية الحكومية ، بما في ذلك العلاوات والمكافآت المرتبطة بتلك السندات والأوراق المالية. إن الغرامات المفروضة لقاء التأخر في الدفع لا تُعتبر بمثابة فائدة لغرض هذه المادة.

المصطلح لا يشمل أي بلد يُعامل كأرباح أسهم تحت أحكام المادة 10 من هذه الاتفاقية.

5. لا تسري أحكام الفقرتين (1)، (2) إذا كان المالك المستفيد من الفائدة ، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها تلك الفائدة، من خلال منشأه دائمة تقع فيها، أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من قاعدة ثابتة فيها ، وكان الدين الذي تدفع بشأنه الفائدة مرتبطاً ارتباطاً



فلسطيناً يمثل هذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة، ففي مثل هذه الحالات تُطبق أحكام المادة (7) أو (14) .

6. تُعتبر الفائدة بأنها ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها هو الدولة ذاتها أو وحدة سياسية فرعية فيها أو سلطة محلية أو مقيم في تلك الدولة. إلا أنه حيث يكون الشخص الدافع للفائدة، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو لم يكن، ويملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة يرتبط بها الدين الذي دفعت عليه الفائدة، وجرى تخمّل تلك الفائدة من جانب تلك المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة، فعندئذ يجب أن تُعتبر تلك الفائدة بأنها ناشئة في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة.

7. حيث أنه، بسبب وجود علاقة خاصة بين دافع الفائدة والمالك المستفيد منها، أو بين كليهما وشخص آخر، يتجاوز مبلغ الفائدة المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين دافع الفائدة والمالك المستفيد منها في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تسري إلا على المبلغ المذكور أخيراً. وفي هذه الحالة، فإن القسم الزائد من المدفوعات يبقى خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع أخذ الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية بعين الاعتبار.

8. إن أحكام هذه المادة لا تنطبق إذا كان الدفّوس الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص له علاقة بإنشاء المديونية الذي تدفع عليها الفائدة أو تحويلها هو الاستفادة غير القانونية من هذه المادة عن طريق هذا الإنشاء أو التحويل.

المادة " 12 " الائتات

1. الائتات للناشئة في دولة متعاقدة والمدرجة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2. ومع ذلك، أن مثل هذه الائتات يجوز أن تخضع أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد منها مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تتجاوز (10%) من المبلغ الاجمالي للائتات.

3. إن مصطلح "ائتات" كما هو مستعمل في هذه المادة يعني المدفوعات من أي نوع يتم بعضها كتحويل لقاء استعمال، أو الحق في استعمال أي حقوق طبع ونشر لأعمال أدبية، فنية أو علمية، بما في ذلك الأفلام السينمائية، أو الأفلام أو الأشرطة للبيت



التقليدي، أو الإذاعي، ولقاء أي براءة اختراع، علامة تجارية، تصميم أو نموذج، مخطط، معادلة أو طريقة إنتاج سرية أو استخدام، أو الحق في استخدام المصنوعات الصناعية، التجارية أو العلمية، أو لقاء معلومات تتعلق بالخبرة الصناعية، التجارية أو العلمية.

4. لا تسري أحكام الفقرتين (1) و(2) إذا كان المالك المستفيد من الأثاوات، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بحمل في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأثاوات، من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من قاعدة ثابتة فيها، ويكون الحق أو الملك الذي تُدفع بشأنه الأثاوات مرتبطاً ارتباطاً فطرياً بمثل هذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة في هذه الحالة تسري أحكام المادة (7) أو المادة (14).

5. أ. تُعتبر الأثاوات بأنها ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها هو الدولة ذاتها، أو وحدة سياسية فرعية فيها أو سلطة محلية فيها، أو مقيم في تلك الدولة. إلا أنه حيث يكون الشخص الدافع للأثاوات، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو لم يكن، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة لها صلة بالمطالبات التي دفعت الأثاوات من أجلها، ويجري تحمّل تلك الأثاوات من جانب تلك المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة فعدنئذ يجب أن تُعتبر تلك الأثاوات أو تلك الرسوم على الخدمات الفنية بأنها ناشئة في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة.

ب. حيث أنه إذا لم تنشأ الأثاوات في إحدى الدولتين المتعاقدين حسب ما هو مُعرّف تحت الفقرة الفرعية (أ) وكانت الأثاوات المتعلقة بالإستخدام، أو الحق في استخدام الممتلكات، أو المتعلقة بالخدمات المؤداة، في إحدى الدولتين المتعاقدين، عدنئذ تُعتبر الأثاوات أنها نشأت في تلك الدولة للمتعاقد التي توجد بها .

6. حيث أنه بسبب وجود علاقة خاصة بين دافع الأثاوات والمالك المستفيد منها، أو بين كليهما وشخص آخر، إذا تجاوز مبلغ الأثاوات الذي دفع لقاء الإستخدام أو حقوق أو المعلومات التي تُدفع عليها الأثاوات، المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين دافع الأثاوات والمالك المستفيد منها في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تسري إلا على المبلغ المذكور أخيراً. وفي هذه الحالة، فإن القسم الزائد من الدفعات يبقى خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع أخذ الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية بعين الاعتبار.



7. أن احكام هذه المادة لا تنطبق اذا كان الغرض الرئيسي او احد الأغراض الرئيسية لأي شخص له علاقة بإنشاء الحقوق التي تدفع على أساسها الأتاوات او تحويلها هو الاستفادة غير القانونية من هذه المادة عن طريق هذا الإنشاء او التحويل.

المادة " 13 " الأرباح السرمالية

1. الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في أملاك غير منقولة والتي أشير إليها في المادة "6" من هذه الاتفاقية وتقع في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بأموال منقولة تُشكل جزءاً من الأموال التجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو ممتلكات منقولة متعلقة بقاعدة ثابتة متوفرة لمقيم في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لفرض تأدية خدمات شخصية مستقلة ، بما في ذلك تلك الأرباح الناجمة عن التصرف بهذه المنشأة الدائمة (وحددها أو مع المشروع بكامله) أو هذه القاعدة الثابتة، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
3. إن الأرباح المتحققة لمقيم في دولة متعاقدة والناجمة عن التصرف بسفن أو طائرات تُشغل في النقل الدولي من قبل مشروع لتلك الدولة المتعاقدة ، أو من التصرف بأموال منقولة تتعلق بتشغيل وسائل النقل تلك، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
4. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بحصص أسهم رأس مال شركة تتكون ملكيتها أساساً بشكل مباشر أو غير مباشر من أملاك غير منقولة تقع في دولة متعاقدة يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة.
5. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بأسهم وأوراق مالية لشركة غير تلك المذكورة في الفقرة 4 وتُعامل مشاركة بنسبة 25% أو أكثر يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي صدرت فيها.
- إن الأرباح الناجمة عن التصرف بأموال غير تلك المشار إليها في الفقرات السابقة، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي وُقيم فيها المُتصرف بالممتلكات.



7. ان مصطلح "التصرف" يعني البيع ، التبادل ، النقل ، أو التنازل عن الملكية أو انقضاء أي حقوق فيها ، أو الإكتساب الإجباري منها بموجب أي قانون ساري المفعول في الدولتين المتعاقبتين.

المادة " 4 " الخدمات الشخصية المستقلة

1. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة من خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة مشابهة يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة ويجوز أن يخضع أيضاً ذلك الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى في أي من الحالتين التاليين: (أ) إذا كان له مكان ثابت تحت تصرفه بصفة منتظمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض ثابتة نشاطاته، في تلك الحالة ، فإن ذلك المقدار من الدخل فقط والمتعلق بذلك القاعدة الثابتة يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ب) أو إذا كانت الإقامة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو امدد تزيد في مجموعها عن (183) يوماً في فترة أي اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المتفق عليها ، في تلك الحالة، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى مقدار الدخل فقط الذي حصل عليه من تادية الأنشطة التي قام بها في تلك الدولة الأخرى ؛

2. يشمل مصطلح (الخدمات المهنية) بوجه خاص النشاط المستقل الطبي، الأديني ،الفني،التربوي أو التعليمي وكذلك النشاط المستقل الخاص بالأطباء ،المحامين، المهندسين،المهندسين المعماريين ،أطباء الأسنان والمحاسبين.

المادة " 15 " الداخل من الوظيفة

1. وفقاً لأحكام المواد "16" "18" "19" و"20" ، الرواتب والأجور والمكافآت المناظرة الأخرى التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من الوظيفة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم تكن الوظيفة تُمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى. وإذا كانت



تلك الوظيفة تُمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن مثل هذا المكافآت المُتحققة هناك يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2. على الرغم من أحكام الفقرة (1)، المكافآت التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تُمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً إذا:

- أ- كان المُتلقّي موجوداً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو مدد لا تتجاوز في مجموعها (183) يوماً خلال مدة أي اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المُخَيّبة؛
- ب- وكانت المكافآت تُدفع من قبل صاحب عمل، أو نيابة عنه، ليس مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛
- ت- ولا تتحمل المكافآت منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة يملكها صاحب العمل في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

3. على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن المكافآت المُتلقاة لقاء وظيفة تُمارس على متن سفينة أو طائرة تُشغل في النقل الدولي يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الذي يقيم فيها المشروع الذي يُشغل السفينة أو الطائرة .

المادة " 16 "

أرباح المديريين

1. إن أرباح المديرين والدفعات المماثلة الأخرى التي يحصل عليها مقيم لدى دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة شركة أو عضوية مماثلة أخرى لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى المُتحققة لمقيم في دولة متعاقدة بصفته مسؤولاً في موقع وظيفي في الإدارة العليا لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.



المادة " 17 "

السفاريون والرسامون

1. على الرغم من أحكام المواد "14" و"15" من هذه الاتفاقية، فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من نشاطاته الفنية كفنان مسرحي، سينمائي، إذاعي أو تلفزيوني، أو

- موسيقى، أو رياضي، من نشاطاته الفردية التي يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. إذا كان الدخل المتعلق بالنشاطات الشخصية التي يمارسها فنان أو رياضي بصفته هذه لا يعود للفنان أو الرياضي نفسه، بل لشخص آخر، فإن ذلك الدخل، على الرغم من أحكام المواد "7" و "14" و "15" من هذه الاتفاقية يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمارس فيها نشاطات الفنان أو الرياضي.
3. على الرغم من أحكام الفقرتين "1" و "2"، الدخل المتحقق من النشاطات المشار إليها في الفقرة "1" والتي أدبت بناء على اتفاقية ثقافية أو ترتيب بين الدولتين المتعاقدين تُعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها النشاطات إذا كانت الزيارة لتلك الدولة مدفوعة كلياً أو جوهرياً بأموال إحدى الدولتين المتعاقدين، ملطمة محلية أو موسعة فيهما.

المادة " 18 " المعاشات التقاعدية

1. طبقاً لأحكام الفقرة 2 من المادة 19 من هذه الاتفاقية، أي معاشات تقاعدية أو مكافآت مشابهة أخرى والتي تُدفع لمقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين من مصدر في الدولة المتعاقدة الأخرى نتيجة توظيف سابق أو خدمات مقدمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. على الرغم من أحكام الفقرة 1، المعاشات التقاعدية والدفعات الأخرى المدفوعة تحت غطاء عام والتي تكون جزءاً من نظام الضمان الاجتماعي لدولة متعاقدة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

المادة " 19 "
الضريبة على الدخل

1.

أ- إن الرواتب والأجور والمكافآت المشابهة الأخرى، غير معاشات التقاعد، التي تدفعها الدولة المتعاقدة، وحدة سياسية فرعية أو سلطة محلية تابعة لها، إلى فرد فيما يتعلق بخدمات قدمت إلى تلك الدولة، الوحدة السياسية الفرعية أو السلطة المحلية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

ب- ومع ذلك، فإن هذه الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط، إذا قدمت الخدمات في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وكان الفرد مقيماً في تلك الدولة هو:

- (1) من مواطني تلك الدولة؛ أو
- (2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة فقط لغرض تقديم الخدمات.

2.

أ- إن أي معاش تقاعدي يُدفع من قبل، أو من أموال مصدرها، دولة متعاقدة، وحدة سياسية فرعية أو سلطة محلية فيها لفرد نظير تقديمه خدمات لتلك الدولة، للوحدة السياسية الفرعية أو للسلطة المحلية يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

ب- مع ذلك، إن هذا المعاش التقاعدي يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كان الفرد مقيماً ومواطناً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

3. تطبق أحكام المواد "15"، "16"، "17" و"18" من هذه الاتفاقية على الرواتب والأجور والمكافآت المشابهة الأخرى، ومعاشات التقاعد، المتعلقة بخدمات قدمت لأعمال تجارية تُدار من قبل دولة متعاقدة، وحدة سياسية فرعية أو سلطة محلية تابعة لها.



المادة " 20 " المدرسون والساحئون

1. بروفييسور، مدرس أو باحث الذي هو أو كان مقيماً في الدولة المتعاقدة مباشرة قبل زيارة الدولة المتعاقدة الأخرى بهدف التدريس أو البحث ،أو كليهما في جامعة ،كلية أو مؤسسة معتمدة مشابهة أخرى في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى يُعطى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على أية مكافآت يتلقاها على تدريسه أو بحثه لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ وصوله/ وصولها لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. أحكام هذه المادة تنطبق على الدخل المُتحقق من البحث فقط إذا كان هذا البحث الذي يجريه الفرد في سبيل المصلحة العامة وليس لمنفعة فرد خاص أو أفراد آخرين خاصين .

المادة " 21 " الطلبة والمدرسون

1. إن الدفعات التي يتلقاها الطالب ، متعلم الحرفة أو المُتدرب الذي هو أو كان مباشرة قبل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى والموجود في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً لغرض التعليم أو التدريب فقط ، هذه الدفعات التي يتلقاها لغرض المعيشة، التعليم أو التدريب لا تخضع للضريبة في تلك الدولة ، بشرط أن هذه الدفعات تأتي من مصادر من خارج تلك الدولة.
2. فرد مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين في الوقت الذي يصبح موجوداً بشكل مؤقت في الدولة المتعاقدة الأخرى بسبب أنه موظف لدى ،أو بموجب عقد عمل ، مع مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو كمشارك في برنامج ترعاه حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى أو برعاية أي منظمة دولية لهدف رئيسي هو:
(أ) اكتساب خبرة فنية-مهنية،أو تجارية ،
(ب) أو الدراسة في جامعة أو مؤسسة تنظيمية معروفة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، يُعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة لا تزيد عن سنة واحدة بالنسبة عن دخله الناتج من خدمات شخصية يقدمها.



المادة " 22 "
السلخول الأخرى

1. عناصر الدخل المملوكة والمستفيد منها مقيم في دولة متعاقدة، والتي لم تُذكر صراحة في المواد السابقة من هذه الإتفاقية تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة ويُستثنى من ذلك الدخل الناشئ من مصادر داخل الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز ان يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. لا تسري أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على الدخل، بخلاف الدخل من ممتلكات غير منقولة كما هي معرفة في الفقرة (2) من المادة "6" من هذه الإتفاقية، إذا كان المقيم لهذا الدخل، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى، من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يُنفذ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال قاعدة ثابتة فيها ، وحيث يرتبط الحق أو الملك الناجم عنه الدخل بصورة فعلية بهذه المنشأة الدائمة أو القاعدة للثابتة. وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من هذه الإتفاقية حسب الحالة.
3. لا تطبق أحكام هذه المادة إذا كان الهدف الرئيسي أو احد الأهداف الرئيسية لأي شخص له علاقة بإنشاء أو تحويل الحقوق التي تم بموجبها دفع الدخل هو ان يستفيد استفادة غير قانونية من هذه المادة عن طريق هذا الإنشاء أو التحويل.



المادة " 23 "
إزالة الإزدواج الضريبي

1. حيث يُحقق مقيم في فلسطين دخلاً من سيرلانكا والذي بمقتضى أحكام هذه الإتفاقية يجوز أن يخضع للضريبة في سيرلانكا، فإن مبلغ الضريبة المدفوع في سيرلانكا على هذا الدخل يجب أن يُسمح أن يُؤزل من مبلغ الضريبة الفلسطينية المفروضة على هذا المقيم بالنسبة لهذا الدخل . على أن لا يزيد هذا التنازل ، مع ذلك، عن ذلك الجزء من الضريبة الفلسطينية المستحقة على هذا الدخل.
2. حيث يُحقق مقيم في سيرلانكا دخلاً من فلسطين والذي بمقتضى أحكام هذه الإتفاقية يجوز أن يخضع للضريبة في فلسطين، فإن مبلغ الضريبة المدفوع في فلسطين على هذا الدخل يجب أن يُسمح أن يُؤزل من مبلغ الضريبة السيرلانكية المفروضة على هذا المقيم بالنسبة لهذا الدخل. على أن لا يزيد هذا التنازل ، مع ذلك، عن ذلك الجزء من الضريبة السيرلانكية المستحقة على هذا الدخل.
3. حيث أنه بمقتضى أي حكم من هذه الإتفاقية ،الدخل المُتحقق لمقيم في دولة متعاقدة في حال كان مقيماً من الضريبة في تلك الدولة، هذه الدولة يجوز لها ومع ذلك، وهي تحسب الضريبة المستحقة على الدخل المعفي لهذا المقيم أن تأخذ بالإعتبار الدخل المعفي.



المادة " 24 "
عدم التمييز

1. لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو أية متطلبات متعلقة بها، تختلف عن تلك الضرائب والمتطلبات المتعلقة بها أو تكون أشد عتياً من التي يخضع لها، أو يجوز أن يخضع لها، مواطنو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى في الظروف نفسها، خاصة المقيمين فيها.
2. يلغى أن لا تخضع منشأة دائمة يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى بصورة أقل ملاءمة من الضريبة المفروضة على مشاريع لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى تقوم بالأعمال نفسها. إن أحكام هذه المادة يجب أن لا تُفسر بأنها تُلزم دولة متعاقدة بمنح المقيمين في الدولة الأخرى أي خصومات، إعفاءات وتخفيضات شخصية لأغراض الضريبة مفتوحة لهم بسبب وضع مدني أو مسؤوليات عائلية تمنحها الدولة إلى مقيميها.
3. إن مشاريع دولة متعاقدة، والتي يملك رأس مالها كلياً أو جزئياً أو يشرف عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، واحد أو أكثر من المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجب أن لا تخضع في الدولة المذكورة الأولى لأي ضرائب أو متطلبات متعلقة بها تختلف عن أو تكون أشد عتياً من الضريبة المفروضة والمتطلبات المتعلقة بها التي تخضع لها أو يجوز أن تخضع لها مشاريع مماثلة أخرى تابعة للدولة المذكورة الأولى.
4. في هذه المادة مصطلح "ضريبة" يعني الضرائب التي هي موضوع هذه الاتفاقية.



المادة " 25 "
إجراء الاتفاق المتبادل

1. حيث ان مقيم في دولة متعاقدة يُعتبر أن افعال إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما تؤدي أو ستؤدي إلى فرض ضرائب عليه لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، فإنه يجوز له، بصرف النظر عن المعالجات التي يوفرها القانون المحلي في هاتين الدولتين، أن يرفع قضيته إلى السلطة المختصة لدى الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها أو، إذا كانت قضيته ترد تحت الفقرة (1) من المادة (24) ، إلى تلك الدولة المتعاقدة التي يكون مواطناً فيها. ويجب رفع القضية خلال ثلاث سنوات من التبليغ الأول للإجراء الذي يؤدي إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام الاتفاقية.
2. تسعى السلطة المختصة، إذا بدا لها الاعتراض مُبرراً وإذا لم تتوصل بنفسها إلى حل بصورة مرضية، إلى حل القضية بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، وذلك، من أجل تجنب الضريبة التي لا تتفق مع الاتفاقية.
3. تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين لأن تحل بالاتفاق المتبادل أية مصاعب أو شكوك ناشئة عن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها . ويجوز لهما أيضاً التشاور معاً لإزالة الإزدواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقية.
4. يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين الاتصال ببعضهما مباشرة بغرض التوصل إلى اتفاق في معنى الفقرات السابقة. والسلطات المختصة، من خلال التشاور بينهما، يمكن أن تُطور إجراءات ثنائية مناسبة ، شروط، طرق وتقنيات لتطبيق إجراء الاتفاق المتبادل المنصوص عليه في هذه المادة.



المادة " 26 "

تبادل المعلومات

1. تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين ما يلزم من المعلومات لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو تنفيذ أحكام القوانين المحلية في الدولتين المتعاقبتين التي لها علاقة بالضرائب المغطاة في هذه الاتفاقية، وبالقدر الذي لا يتناقض مع الاتفاقية، وكذلك يمنع التهريب المالي فيما يتعلق بهذه الضرائب. تبادل المعلومات غير محدود بالمادة 1 من هذه الاتفاقية.

أي معلومات تتلقاها دولة متعاقدة يجب أن تُعامل كمعلومات سرية بالطريقة نفسها كالمعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة، ولا يجب البوح بها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم و الهيئات الإدارية) المناط بها أمر التقدير أو الجبائية، التحصيل الجبري أو الإدعاء أو الاستئنافات المتعلقة بالضرائب التي هي موضوع هذه الاتفاقية. وعلى هؤلاء الأشخاص أو السلطات أن لا تتمتع تلك المعلومات إلا لهذه الأغراض وبإمكانهم البوح بالمعلومات في إجراءات المحاكم العامة أو القرارات القضائية.

2- لا يجب في أي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة (1) بأنها تفرض على دولة متعاقدة الالتزام:

أ- بتنفيذ تدابير إدارية لا تتفق مع القوانين و الممارسات الإدارية لتلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى.

ب- بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو الاجراءات الإدارية العادية لتلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى.

ج- بتقديم معلومات تكشف عن أي سر تجاري، خاص بالأعمال، صناعي أو عني، أو طريقة إنتاج، أو معلومات يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة



المادة " 27 "
أعضاء البعثات الدبلوماسية و الموظفين
القطرية

ليس في هذه الاتفاقية ما يخل بالامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية و الموظفين القطرية بمقتضى القواعد العامة في القانون الدولي أو بمقتضى أحكام اتفاقيات خاصة .

المادة " 28 "
المساواة في جباية الضريبة

1. الدولتان المتعاقدتان يجب أن تساعد احدهما الأخرى في جباية المطالبات الضريبية. هذه المساعدة غير محصورة بالمواد 1 و 2 من هذه الاتفاقية. السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين يجوز من خلال إتفاقية متبادلة أن تُحدد كيفية تطبيق هذه المادة.

2. مصطلح " المطالبة الضريبية " كما هو مُستخدم في هذه المادة يعني المبلغ المُستحق للدولة فيما يتعلق بالضرائب من كل نوع ووصف والتي تُفرض نيابة عن الدولة المتعاقدة ، أو تقسيماتها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية بالتدريج الذي لا يُشكل تعارض بين هذه الضرائب المفروضة وبين هذه الاتفاقية أو أي إتفاقية أخرى تكون الدولتين المتعاقدتين جزءاً منه، وكذلك الفوائد ، الغرامات الإدارية وتكاليف جباية هذه المبالغ أو التحفظ عليها.

3. عندما تكون " المطالبة الضريبية " واجبة النفاذ بموجب قوانين تلك الدولة ومُستحقة على شخص ، في ذلك الوقت ، لا يستطيع بموجب قوانين تلك الدولة ان يمنع جبايتها ؛ تلك المطالبة الضريبية يجب ان ، ويطلب من السلطة المختصة في تلك الدولة ، تكون مقبولة لأغراض الجباية من قبل السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى. تلك المطالبة الضريبية يجب ان تُجبي من قبل تلك الدولة المتعاقدة الأخرى بموجب أحكام قوانينها الضريبية المطبقة الخاصة بالتنفيذ الجبري والجباية كما لو ان المطالبة الضريبية هي مطالبة ضريبية لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

4. عندما تكون المطالبة الضريبية لدولة متعاقدة هي مطالبة يجوز لتلك الدولة ، بموجب قانونها، ان تتخذ بشأنها تدابير تحفظية تضمن جبايتها لتلك المطالبة ، عندها تصبح تلك المطالبة، ويطلب من السلطة المختصة في تلك الدولة، مقبولة لأغراض إنفاذ تدابير تحفظية من قبل السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى.



الدولة المتعاقدة الأخرى يجب ان تتخذ تدابير تحفظية بالنسبة لتلك المطالبة الضريبية بموجب احكام قانونها كما لو ان هذه المطالبة الضريبية هي مطالبة متعلقة ضريبية لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى حتى لو، في الوقت الذي تطبق فيه هذه التدابير، كانت هذه المطالبة الضريبية خير واجبة النفاذ في الدولة المذكورة أولا أو كانت مُستحقة على شخص يملك الحق في منع جبايتها. 5. على الرغم من احكام الفقرات 3 و4، مطالبة ضريبية مقبولة من قبل دولة متعاقدة لأغراض الفقرات 3 أو 4 لا تخضع، في تلك الدولة، للتقادم أو اعطائها اولوية على مطالبة ضريبية ذات طبيعة مشابهة في تلك الدولة. بالإضافة، مطالبة ضريبية مقبولة من دولة متعاقدة لأغراض الفقرات 3 أو 4 لا تُعطى اولوية، في تلك الدولة، على مطالبة ضريبية في الدولة المتعاقدة الأخرى.

6. الإجراءات المتعلقة بوجود، صلاحية أو مبلغ المطالبة الضريبية لدولة متعاقدة لا تُعرض على المحاكم أو الهيئات الإدارية للدولة المتعاقدة الأخرى.

7. حيث انه في اي وقت بعد ان يُقدم طلب من دولة متعاقدة بموجب الفقرة 3 أو 4 وقبل ان تجبي الدولة المتعاقدة الأخرى وتحول المطالبة الضريبية ذات الصلة للدولة المذكورة أولا، المطالبة الضريبية ذات الصلة تتوقف ان تكون؛

(أ) في حال وجود طلب بموجب الفقرة 3، مطالبة ضريبية للدولة المذكورة أولا والتي هي واجبة النفاذ بموجب قوانين تلك الدولة ومستحقة على شخص هو، في ذلك الوقت، لا يستطيع بموجب قوانين تلك الدولة ان يمنع جبايتها؛

(ب) أو في حال وجود طلب بموجب الفقرة 4، مطالبة ضريبية للدولة المذكورة أولا تتعلق انه يجوز لتلك الدولة، بموجب قوانينها، ان تتخذ تدابير تحفظية التي تضمن جبايتها.

(ت) السلطة المختصة للدولة المتعاقدة المذكورة أولا عليها فورا ان تُخطر السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى بهذه الحقيقة، وتبعا لإختيار الدولة المتعاقدة الأخرى، الدولة المذكورة أولا لها ان تُطلق طلبها أو تسحب.

8. ليس في اي حال من الأحوال تُفسر احكام هذه المادة انها تفرض على الدولة المتعاقدة الالتزام؛

(أ) بتنفيذ تدابير إدارية تتباين مع القوانين والممارسات الإدارية لتلك الدولة أو للدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ب) بتنفيذ تدابير تتناقض مع السياسة العامة؛

(ت) بتوفير المساعدة اذا لم تتبع الدولة المتعاقدة الأخرى كل التدابير المعقولة للجباية والحفظ، بحسب ما تقتضي الحالة، المتوفرة لديها بموجب قوانينها أو الممارسات الإدارية فيها.



(ث) بتوفير المساعدة في تلك الحالات حيث يكون من الواضح أن العبء الإداري الملقى على عاتق تلك الدولة غير متناسب مع المنفعة التي يمكن أن تستمدّها الدولة المتعاقدة الأخرى .

المادة " 29 " سريان الاتفاقية

1. يجب على كل دولة متعاقدة أن تحظر الدولة الأخرى من خلال القنوات الدبلوماسية اكتمال الإجراءات المطلوبة حسب قانونها لسريان هذه الاتفاقية. هذه الاتفاقية تصبح سارية المفعول في تاريخ آخر هذه الإخطارات.
2. وتسري أحكام هذه الاتفاقية :
(أ) فيما يتعلق بالضرائب التي تُحجّر من المنبع، على الدخل المُتحقّق في أو بعد اليوم الأول من يناير (كانون الثاني) من تقويم العام الذي يلي التاريخ الذي تصبح فيه الاتفاقية سارية المفعول؛

(ب) وفيما يتعلق بالضرائب الأخرى على الدخل، بالنسبة للضرائب المستحقة للسنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير (كانون الثاني) من تقويم العام الذي يلي التاريخ الذي تصبح فيه الاتفاقية سارية المفعول.



المادة " 30 " إنهاء الاتفاقية

إن هذه الاتفاقية تبقى سارية المفعول حتى تُنتهى من قبل إحدى الدولتين المتماقتنتين .
يجوز لأي دولة من الدولتين المتماقتنتين إنهاء هذه الاتفاقية من خلال القنوات
الدبلوماسية ، بإعطاء إخطار للإنهاء على الأقل قبل ستة أشهر من نهاية تقويم أي
عام يبدأ بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ سريان هذه الاتفاقية. في هذه الحالة ،
تُعتبر الاتفاقية منتهية بعد ستة شهور من إعطاء إخطار الإنهاء. في مثل هذه الحالة
يتوقف تأثير الاتفاقية:

(أ) بالنسبة للضرائب التي تُحجز من المنبع ، على الدخل المُتحقق في أو بعد الأول
من يناير (كانون ثاني) من تقويم العام الذي يلي العام الذي تم فيه إصدار إخطار
الإنهاء.

(ب) بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل ، الضرائب المُستحقة في السنوات
الضريبية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير (كانون ثاني) من تقويم العام الذي
يلي العام الذي تم فيه إصدار إخطار الإنهاء؛

وإشهاداً بذلك فإن الموقعين أدناه، المفوضين بذلك حسب الأصول ، قد وقعوا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين في في هذا..... اليوم من..... 2012 باللغتين السنهاالية
والإنجليزية ، جميع النصوص متساوية في الحجية القانونية. في حال الاختلاف في التفسير
يسود نص اللغة الإنجليزية.

عن حكومة جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية

عن حكومة دولة فلسطين



AGREEMENT
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE
STATE OF PALESTINE
AND
THE GOVERNMENT OF THE
DEMOCRATIC SOCIALIST REPUBLIC OF SRI LANKA
FOR
THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION
AND
THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

٢١

THE GOVERNMENT OF THE STATE OF PALESTINE (HEREINAFTER REFERRED TO IN AS "PALESTINE") AND THE GOVERNMENT OF THE DEMOCRATIC SOCIALIST REPUBLIC OF SRI LANKA (HEREINAFTER REFERRED TO IN AS "SRI LANKA") DESIRING TO CONCLUDE AN AGREEMENT FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME, HAVE AGREED AS FOLLOWS:

Article 1

PERSONS COVERED

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2

TAXES COVERED

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income.
3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:
 - (a) in Sri Lanka:

the income tax, including the income tax based on the turnover of enterprises licensed by the Board of Investment; (hereinafter referred to as "Sri Lanka tax"); and
 - (b) in Palestine:

the income tax (hereinafter referred to as "Palestine tax")
4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes, which are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes made in their respective taxation laws.

Article 3

GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:
 - (a) (i) The term "Sri Lanka" means the territory of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka, including its land territory, internal waters and territorial sea, air space above them as well as the exclusive economic zone and continental shelf where the Sri Lanka exercises or may hereafter exercise sovereign rights and jurisdiction in conformity with international law and its national legislation.
 - (ii) The term "Palestine" means the territory of State of Palestine, and when used in a geographical sense, the term "Palestine" also includes the territorial sea thereof, and the sea bed and sub-soil of the submarine areas adjacent to the coast, but beyond the limits of the territorial sea over which Palestine exercises sovereign rights in accordance with international law and norms, for the purpose of exploitation of the natural resources or such areas.
 - (b) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Sri Lanka or Palestine as the context requires;
 - (c) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
 - (d) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;
 - (e) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
 - (f) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
 - (g) the term "national" means:
 - (i) any individual possessing the nationality or citizenship of a Contracting State, and
 - (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;
 - (h) the term "competent authority" means:
 - (i) in Sri Lanka:
The Commissioner General of Inland Revenue; or his authorized representative
 - (ii) in Palestine:
The Minister of Finance or his authorized representative;
 - (i) the term "tax" means Sri Lankan or Palestine tax, as the context requires, but shall not include any amount which is payable in respect of any default or omission in relation

to the taxes to which this Agreement applies or which represents a penalty or fine imposed relating to those taxes;

2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

Article 4

RESIDENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of incorporation, place of management, or any other criterion of a similar nature and also includes that State and any political subdivision or local authority thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources in that State.
2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:
 - (a) he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (center of vital interests);
 - (b) if the Contracting State in which he has his center of vital interests cannot be determined, or if he does not have a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;
 - (c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;
 - (d) if he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.
3. Where by reason of the provisions of paragraph 1, a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

Article 5

PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term "permanent establishment" includes especially:
 - (a) a place of management;
 - (b) a branch;
 - (c) an office;
 - (d) a factory;
 - (e) a workshop;
 - (f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources;
 - (g) a warehouse in relation to a person providing storage facilities for others;
 - (h) a farm, plantation or other place where agriculture, forestry, plantation or related activities are carried on;
 - (i) premises used as a sales outlet or for soliciting and receiving orders.
3. The term "permanent establishment" likewise encompasses:
 - (a) a building site, a construction, assembly or installation project, a drilling rig or ship used for the exploration or development of natural resources, including supervisory activities in connection therewith, but only where such site, project or activities continue for a period of more than six months within any twelve month period;
 - (b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only where activities of that nature continue within the country for a period or periods aggregating more than six months within any twelve month period.
4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:
 - (a) the use of facilities solely for the purpose of storage or display of goods or merchandise belonging to the enterprise;
 - (b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage or display;
 - (c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
 - (d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
 - (e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
 - (f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned

in sub-paragraph (a) to (c) of this paragraph, provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, if such a person:
 - (a) has and habitually exercises in that State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph, or
 - (b) has no such authority, but habitually maintains in the first-mentioned State a stock of goods or merchandise from which he regularly delivers goods or merchandise on behalf of the enterprise.
6. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, an insurance enterprise of a Contracting State shall, except in regard to re-insurance, be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums in the territory of that other Contracting State or insures risks situated therein through a person other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies.
7. An enterprise of a Contracting State shall not be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State merely because it carries on business in that other Contracting State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, he shall not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph, if it is shown that the transactions between the agent and the enterprise were not made under arm's length conditions.
8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6

INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning, which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed

property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships, and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to income derived from the direct use, letting or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7

BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other Contracting State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.
2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.
3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.
4. In so far as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.
5. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.
6. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

7. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprises.

Article 8

SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits from the operation of aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State of which the enterprise operating the aircraft is a resident.
2. Profits derived in a contracting state by an enterprise of a other Contracting State from the operation of ships in international traffic may be taxed in the first-mentioned State, but the tax so charged shall be reduced by an amount equal to 50 per cent thereof.
3. For the purposes of this Article, profits from the operation of ships or aircraft in international traffic include:
 - a. profits from the rental on a bareboat basis of ships or aircraft; and
 - b. profits from the use, maintenance or rental of containers (including trailers and related equipment for the transport of containers) used for the transport of goods or merchandise;

where such rental or such use, maintenance or rental, as the case may be, is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.
4. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9

ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where:
 - (a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
 - (b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included by a Contracting State in the profits of that enterprise and taxed accordingly.
2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State – and taxes accordingly – profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other Contracting State and the profits so included are profits which would have

accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall, if necessary, consult each other.

3. The provisions of paragraph 2 shall not apply in the case of tax fraud.

Article 10

DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State:
2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 percent of the gross amount of the dividends. The provisions of this paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.
3. The term "dividends" as used in this Article means income from shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other Contracting State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other Contracting State.
6. The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the shares or other rights in respect of which the dividend is paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

Article 11

INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other Contracting State the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the interest.
3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest arising in a Contracting State and derived by the Government of the other Contracting State, including a political subdivision or local authority thereof, the Central Bank or any financial institution wholly owned or controlled by that Government, shall be exempt from tax in the first-mentioned State.
4. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by a mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this article. The term shall not include any item which is treated as a dividend under the provisions of Article 10 of this Agreement.
5. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base, or with. In such cases, the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political sub-division, a local authority, or a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.
7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds for whatever reason, the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.
8. The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the debt-claim in respect

of which the interest is paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

Article 12

ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise, and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the royalties.
3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work, including cinematograph films or films or tapes used for television or radio broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraph 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
5. (a) Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political sub-division, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties or fees for technical services shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.
- (b) Where under sub-paragraph(a) royalties do not arise in one of the Contracting States, and the royalties relate to the use of, or the right to use, the right or property, relate to services performed, in one of the Contracting States, the royalties shall be deemed to arise in that Contracting State.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds, for whatever reason, the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard

being had to the other provisions of this Agreement.

7. The provision of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the rights in respect of which the royalties are paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

Article 13

CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 of this agreement and situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such a fixed base, may be taxed in that other Contracting State.
3. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic by an enterprise of that Contracting State or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in that State.
4. Gains from the alienation of shares of the capital stock of a company the property of which consists directly or indirectly principally of immovable property situated in a Contracting State may be taxed in that State.
5. Gains from the alienation of stocks and shares of a company other than those mentioned in paragraph 4 representing a participation of twenty five per cent or more may be taxed in the Contracting State in which they have been issued.
6. Gains from the alienation of any property other than those referred to in the preceding paragraphs shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.
7. The term "alienation" means the sale, exchange, transfer, or relinquishment of the property or the extinguishment of any rights therein or the compulsory acquisition thereof under any law in force in the respective Contracting States.

Article 14

INDEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Income derived by an individual who is a resident of a Contracting State in respect of professional services or other independent activities of a similar character shall be taxable only in that State except in the following circumstances when such income may also be taxed in the other Contracting State:
 - (a) If he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State; or
 - (b) If his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other Contracting State may be taxed in that .
2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15

DEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18, 19 and 20 of this agreement, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived there from may be taxed in that other Contracting State.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:
 - (a) the recipient is present in that other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned; and
 - (b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of that other Contracting State ; and
 - (c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in that other Contracting State.
3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic may be taxed in the Contracting State of which the enterprise operating the ship or aircraft is a resident.

Article 16

DIRECTOR'S FEES

1. Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or any other similar organ of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. Salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in his capacity as an official in a top-level managerial position of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

Article 17

ARTISTES AND SPORTSPERSONS

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15 of this Agreement, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer such as a theatre, motion picture, radio or television artiste or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsperson himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15 of this Agreement be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.
3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, income derived from activities referred to in paragraph 1 performed under a cultural agreement or arrangement between the Contracting States shall be exempt from tax in the Contracting State in which the activities are exercised if the visit to that State is wholly or substantially supported by funds of either Contracting State, a local authority or public institution thereof.

Article 18

PENSIONS

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19 of this Agreement, any pensions or other similar remuneration paid to a resident of one of the Contracting States from a source in the other Contracting State in consideration of past employment or services in that other Contracting State shall be taxable only in that Contracting State.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions paid and other payments made under a

public scheme which is part of the social security system of a Contracting State shall be taxable only in that State.

Article 19

GOVERNMENT SERVICE

1. (a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by the Contracting State, political subdivision or a Local Authority to an individual in respect of services rendered to that State, political subdivision or local authority, shall be taxable only in that State.
- (b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other Contracting State and the individual is a resident of that State who:
 - (i) is a national of that State; or
 - (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering such services.
2. (a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State, a political subdivision or a local authority to an individual in respect of services rendered to that State, political subdivision or local authority shall be taxable only in that State.
- (b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that other Contracting State.
3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 of this Agreement shall apply to salaries, wages and other similar remuneration and pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State, political subdivision or a local authority thereof.

Article 20

TEACHERS AND RESEARCHERS

1. A professor, teacher or researcher who is or was a resident of the Contracting State immediately before visiting the other Contracting State for the purpose of teaching or engaging in research, or both, at a university, college or other similar approved institution in that other Contracting State shall be exempt from tax in that other Contracting State on any remuneration for such teaching or research for a period not exceeding three years from the date of his/her arrival in that other Contracting State.
2. The provisions of this Article shall apply to income from research only if such research is undertaken by the individual in the public interest and not primarily for the benefit of some other private person or persons.

Article 21

STUDENTS AND TRAINEES

1. Payments which a student, apprentice, or business trainee who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education, or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.
2. An individual who is a resident of one of the Contracting States at the time he becomes temporarily present in the other Contracting State and who is so present as an employee of, or under contract with, a resident of the first-mentioned State, or as a participant in a programme sponsored by the Government of the other Contracting State or by any international organization for the primary purpose of -
 - (a) acquiring technical, professional, or business experience from a person other than that resident of the first-mentioned State or other than a person related to such resident ; or
 - (b) studying at a university or other recognized educational institution in that other Contracting State
 shall be exempt from tax in that other Contracting State for a period not exceeding one year with respect to his income from personal services.

Article 22

OTHER INCOME

1. Items of income beneficially owned by a resident of a Contracting State, which are not expressly mentioned in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State except that, if such income is derived from sources within the other Contracting State, it may also be taxed in that other Contracting State.
2. The provision of paragraph 1 of this Article shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6 of this Agreement, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14 of this Agreement, as the case may be, shall apply.
3. The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the rights on respect of which the income is paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

Article 23

ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. Where a resident of Palestine derives income from Sri Lanka which in accordance with the provisions of this Agreement may be taxed in Sri Lanka, the amount of Sri Lanka tax payable in respect of that income shall be allowed as a credit against the Palestine tax imposed on that resident in respect of that income. The credit shall not, however, exceed that part of the Palestine tax which is attributable to such income.
2. Where a resident of Sri Lanka derives income from Palestine which in accordance with the provisions of this Agreement may be taxed in Palestine, the amount of Palestine tax payable in respect of that income shall be allowed as a credit against the Sri Lanka tax imposed on that resident in respect of that income. The credit shall not, however, exceed that part of the Sri Lanka tax which is attributable to such income.
3. Where in accordance with any provision of the Agreement, income derived by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that State, such State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such resident, take into account the exempted income.

Article 24

NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other Contracting State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.
2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favorably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprises of that other Contracting State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, relief and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.
3. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.
4. In this Article, the term "taxation" means taxes which are the subject of this Agreement.

Article 25

MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a resident of a Contracting State considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 24, of this Agreement to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.
2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation, which is not in accordance with this Agreement.
3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.
4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs. The competent authorities, through consultations, may develop appropriate bilateral procedures, conditions, methods and techniques for the implementation of the mutual agreement procedure provided for in this Article.

Article 26

EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Agreement or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by this Agreement, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement, as well as to prevent fiscal evasion in relation to such taxes. The exchange of information is not restricted by Article 1 of this Agreement. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved in the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes which are the subject of the Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes but may disclose the information in public court proceedings, or in judicial decisions.
2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State

the obligation;

- (a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- (b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- (c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy.

Article 27

MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 28

ASSISTANCE IN THE COLLECTION OF TAXES

1. The Contracting States shall assist to each other in the collection of revenue claims. This assistance is not restricted by articles 1 and 2 of this Agreement. The competent authorities of the Contracting States may by mutual agreement settle the mode of application of this article.
2. The term "revenue claim" as used in this Article means an amount owed in respect of taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting State, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Agreement or any other instrument to which the Contracting State are parties, as well as interest, administrative penalties and costs of collection or conservancy related to such amount.
3. When a revenue claim of a Contracting State is enforceable under the laws of that State and is owed by a person who, at that time, cannot, under the laws of that State, prevent its collection, that revenue claim shall, at the request of the competent authority of that State, be accepted for purposes of collection by the competent authority of the other Contracting State. That revenue claim shall be collected by that other Contracting State in accordance with the provisions of its laws applicable to the enforcement and collection of its own taxes as if the revenue claim were a revenue claim of that other Contracting State.
4. When a revenue claim of a Contracting State is a claim in respect of which that State is a claim in respect of which that State may, under its law, take measures of conservancy with a view to ensure its collection that revenue claim shall, at the request of the competent authority of that State, be accepted for purposes of taking measures of conservancy by the competent authority of the other Contracting State. That other Contracting State shall take measures of conservancy in respect of that revenue claim in accordance with the provisions of its laws as if the revenue claim were a revenue claim of that other Contracting State even if, at the time when such measures are applied, the revenue claim is not enforceable in the first-mentioned State or is owed by a person who has a right to prevent its collection.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 3 and 4, a revenue claim accepted by a Contracting State for purposes of paragraph 3 or 4 shall not, in that State, be subject to the time limits or accorded any priority applicable to a revenue claim under the laws of that State by reason of its nature as such. In addition, a revenue claim accepted by a Contracting State for the purposes of paragraph 3 or 4 shall not, in that State, have any priority applicable to that revenue claim under the laws of the other Contracting State.
6. Proceedings with respect to existence, validity or the amount of a revenue claim of a Contracting State shall not be brought before the courts or administrative bodies of the other Contracting State.
7. Where at any time after a request has been made by a Contracting State under Paragraph 3 or 4 and before the other Contracting State shall has collected and remitted the relevant revenue claim to the first-mentioned State, the relevant revenue claim ceases to be;
 - (a) In the case of a request under paragraph 3, a revenue claim of the first-mentioned State that is enforceable under the laws of that State and is owed by a person who, at that time, cannot, under the laws of that State, prevent its collection or;
 - (b) In the case of a request under paragraph 4, a revenue claim of the first-mentioned State in respect of which that State may, under its laws, take measures of conservancy with a view to ensure its collection
 - (c) The competent authority of the first-mentioned Contracting State shall promptly notify the competent authority of the other Contracting State of that fact and, at the option of the other Contracting State, the first-mentioned State shall either suspend or withdraw its request.
8. In no case shall the provisions of this Article be construed so as to impose on a Contracting State that obligation;
 - (a) To carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or the other Contracting State;
 - (b) To carry out measures which would be contrary to public policy;
 - (c) To provide assistance if the other Contracting State has not pursued all reasonable measures of collection or conservancy, as the case may be, available under its laws or administrative practice;
 - (d) To provide assistance in those cases where the administrative burden for that State is clearly disproportionate to the benefit to be derived by the other Contracting State.

Article 29

ENTRY INTO FORCE

1. Each Contracting State shall notify to the other, through diplomatic channels, the completion of the procedures required by its law for the bringing into force of this Agreement. This Agreement shall enter into force on the date of the later of these notifications.
2. The provisions of this Agreement shall have effect:
 - (a) In respect of tax withheld at source, to income derived on or after 1st January of the calendar year next following that in which this Agreement enters into force; and
 - (b) In respect of other taxes on income, to taxes chargeable for any taxable year beginning on or after 1st January of the calendar year next following that in which this Agreement enters into

force.

Article 30

TERMINATION

This Agreement shall remain in force until terminated by one of the Contracting States. Either Contracting State may terminate this Agreement, through diplomatic channels, by giving notice of termination at least six months before the end of any calendar year beginning after the expiry of five years from the date of entry into force of this Agreement. In such event, this Agreement shall cease to have effect:

- (a) In respect of taxes withheld at source, to income derived on or after 1st January of the calendar year next following that in which the notice of termination is given;
- (b) In respect of other taxes on income, to taxes chargeable for taxable years beginning on or after 1st January of the calendar year next following that in which the notice of termination is given;

IN WITNESS WHEREOF the undersigned being duly authorized thereto have signed this Agreement.

Done in duplicate at on this day of 2012 in the Sinhala, English languages, all texts being equally authentic. In the case of divergence in interpretation, the English text shall prevail.

For the Government of the State of
Palestine

For the Government of the Democratic
Socialist Republic of Sri Lanka